

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية الرياض . شالة الهاتف : 0537.76.50.24 - 0537.76.50.25 0537.76.54.13 الحساب رقم : 310 810 1014029004423101 33 المفتوح بالخبزينة الإقليمية بالرياض في إسم المحاسب المكلف بمداخيل المطبعة الرسمية	تعريضة الاشتراك		بيان التشرّات	
	في الخارج	في المغرب		
		سنة		سنة أشهر
	فيما يخص التشرّات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريضة المنصوص عليها يمينته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	400 درهم	250 درهما	النشرة العامة.....
		200 درهم	-	نشرة مداولات مجلس النواب.....
		200 درهم	-	نشرة مداولات مجلس المستشارين.....
		300 درهم	250 درهما	نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية.....
		300 درهم	250 درهما	نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري.....
		200 درهم	150 درهما	نشرة الترجمة الرسمية.....

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الأوقاف الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة	فهرست نصوص عامة
3741	مجموعة القانون الجنائي والقانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال .. تغيير وتتميم.
3765	ظهير شريف رقم 1.13.54. صادر في 21 من جمادى الآخرة 1434 (2 ماي 2013) بتنفيذ القانون رقم 145.12 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.....
3614	وثائق الاتحاد البريدي العالمي.
3765	ظهير شريف رقم 1.07.182. صادر في فاتح رمضان 1432 (2 أغسطس 2011) بنشر التعديلات التي طرأت على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والمعتمدة من طرف المؤتمر الثالث والعشرين المنعقد ببوخارست من 15 سبتمبر إلى 5 أكتوبر 2004.....
3741	ظهير شريف رقم 1.09.131. صادر في فاتح رمضان 1432 (2 أغسطس 2011) صفحة بنشر ملخص التعديلات الرئيسية التي أدخلت على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات الهامة التي اتخذها المؤتمر الثاني والعشرون (يكن 1999).
3741	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية .. مواصلة منح ضمانات الدولة.
3765	مرسوم رقم 2.13.273. صادر في 4 جمادى الآخرة 1434 (15 أبريل 2013) بمواصلة منح ضمانات الدولة للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.....
3765	قائمة الوثائق والمستندات المثبتة للتأشير على الالتزامات المتعلقة بتفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية.
3765	قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 874.13. صادر في 29 من ربيع الآخر 1434 (12 مارس 2013) بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة للتأشير على الالتزامات المتعلقة بتفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية.....

نصوص عامة

« - القيام عمدا وبأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، بتوفير
«أو تقديم أو جمع أو تدبير أموال أو ممتلكات، ولو كانت مشروعة،
«بنية استخدامها أو مع العلم أنها ستستخدم كليا أو جزئيا :

«* لارتكاب فعل إرهابي أو أفعال إرهابية سواء وقع الفعل
«الإرهابي أو لم يقع :

«* أو بواسطة شخص إرهابي :

«* أو بواسطة جماعة أو عصابة أو منظمة إرهابية :

« - تقديم مساعدة أو مشورة لهذا الغرض :

« - محاولة ارتكاب الأفعال المذكورة.

«يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل :

«.....»

(الباقي بدون تغيير.)

«الفصل 2-4-218. - من أجل تطبيق أحكام الفصلين 4-218 و 4-218-1»

«من هذا القانون، يراد بما يلي :

« - العائدات : جميع الممتلكات الفصلين المذكورين :

« - الممتلكات : أي نوع من الأموال والأموال، المادية أو غير المادية،

«المنقولة أو العقارية، المملوكة لشخص واحد أو المشاعة وكذا العقود

«أو الوثائق القانونية التي تثبت ملكية هذه الممتلكات أو الحقوق

«المرتبطة بها، أيا كانت دعامتها، بما فيها الإلكترونية أو الرقمية.»

المادة الثانية

تغير وتتم على النحو التالي أحكام المادة الأولى من الباب الثاني
من القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال الصادر بتنفيذه
الظهير الشريف رقم 1.07.79 بتاريخ 28 من ربيع الأول 1428
(17 أبريل 2007) كما تم تغييره وتتميمه :

«المادة الأولى. - من أجل تطبيق أحكام هذا القانون، يراد بما يلي :

« - العائدات : جميع الممتلكات القانون الجنائي :

« - الممتلكات : أي نوع من الأموال والأموال، المادية أو غير المادية،

«المنقولة أو العقارية، المملوكة لشخص واحد أو المشاعة وكذا

«العقود أو الوثائق القانونية التي تثبت ملكية هذه الممتلكات

«أو الحقوق المرتبطة بها، أيا كانت دعامتها، بما فيها الإلكترونية

«أو الرقمية.»

**ظهير الشريف رقم 1.13.54 صادر في 21 من جمادى الآخرة 1434
(2 ماي 2013) بتنفيذ القانون رقم 145.12 القاضي بتغيير
وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق
بمكافحة غسل الأموال.**

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون
رقم 145.12 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون
رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، كما وافق عليه مجلس النواب
ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 21 من جمادى الآخرة 1434 (2 ماي 2013).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

*

* *

قانون رقم 145.12

**يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي
والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال**

المادة الأولى

تغير وتتم على النحو التالي أحكام الفصلين 4-218 و 4-218-2
من الباب الأول المكرر من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي
المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1.59.413 الصادر في 28 من
جمادى الآخرة 1382 (26 نوفمبر 1962) :

«الفصل 4-218. - يعتبر تمويل الإرهاب فعلا إرهابيا.

«تكون الأفعال التالية تمويلا للإرهاب، ولو ارتكبت خارج المغرب،

«وبصرف النظر عما إذا كانت الأموال قد استعملت فعلا أو لم تستعمل :